أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري
–دراسة تحليلية–

زروقي أبوبكر الصديق كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية -جامعة تلمسان-الجزائر

seddik.zerrouki@gmail.com

د.مكيديش محمد أستاذ محاضر –المركز الجامعي لمغنية -جامعة تلمسان-الجزائر

mkidiche@yahoo.fr

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر صدمات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية مما يساعد على توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات الخارجية مما يستدعي ضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال البحث عن بدائل تنموية مستديمة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، سعر النفط، الاقتصاد الجزائري، منظمة الأوبك.

Résumé :

On tentera à travers cette étude d'analyser l'impact des chocs des prix du pétrole sur le développement économique en Algérie à partir d'un diagnostic de l'état de l'économie algérienne à travers des fluctuations des prix du pétrole sur les marchés mondiaux, ce qui permet de clarifier la pertinence du secteur des hydrocarbures avec l'économie nationale. Ce qui la rend dépendante des chocs extérieurs, ce qui appelle à la nécessité de diversifier les sources de revenus en recherchant des alternatives de développement durable.

Mots-clés : Le développement économique, le prix du pétrole, l'économie algérienne, OPEC

I. مقدمة:

يعتبر النفط مصدرا للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول في العالم، بحيث هو مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة وقوتها، خاصة تلك الدول التي يعتمد دخلها على عائدات النفط، والتي يؤدي انخفاضها إلى اختلالات في اقتصادها.

إن تعاقب صدمات اسعار النفط وأهمها الصدمة النفطية لسنة ١٩٨٦ التي كانت نتائجها وخيمة على الدول المنتجة للبترول، ونظرا للأهمية البالغة التي يتحلى بها النفط باعتباره مصدرا استراتيجيا للدولة المصدرة، فإن تأثير العوامل السياسية كان أكبر من العوامل الإقتصادية، كما سعت كل دول الأوبك إلى الحفاظ على استقرارها الإقتصادي لما له من تأثير مباشر على استقرارها السياسي.

والجزائر كغيرها من الدول المنتجة للنفط، فقد لعب هذا القطاع دورا مهما في بناء قواعد اقتصادها الوطني وكذا في تمويل مشاريعها التنموية، مما جعلها عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما حدث سنة ١٩٨٦ حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك اختلالات هيكلية بارزة، مما لزم على السلطات إعادة النظر في توجيه السياسة الاقتصادية. وتعود الأزمة بنفس السيناريو سنة ٢٠١٥ أين هبطت اسعار النفط إلى ما دون ٣٠ دولار، مما تطلب الأمر اتخاد اجراءات تقشفية في شتى المجالات.

ومن هذا المنطلق فإنه يتبادر لنا السؤال الرئيسي التالي: **ما مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط؟ وما هي آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر؟**

II. تطور احتياطيات النفط وأثرها على الأسعار في السوق العالمية:

أ. احتياطيات النفط في العالم:

عرفت احتياطيات النفط في العالم في بداية سنة ٢٠١٧ تباينا بين الدول المنتجة والمصدرة له، حيث تتصدر فيه دولة فينزويلا الترتيب باحتياطي ضخم يقدر ب ٢٩٨.٣٥ مليار برميل، تليها المملكة العربية السعودية باحتياط قدره٢٦٨.٢٩ مليار برميل، بينما تأتي الجزائر في المرتبة العاشرة باحتياطي قدره ١٢.٢ مليار برميل.

الشكل البياني رقم (١): احتياطيات النفط في العالم2014

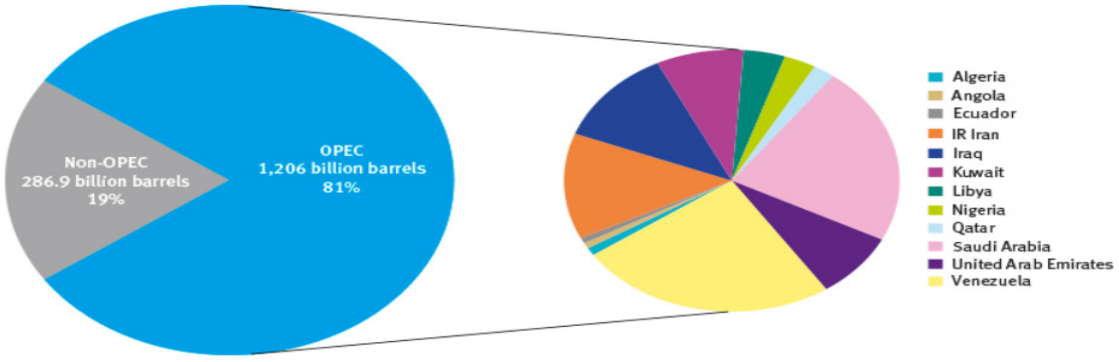

OPEC proven crude oil reserves, at end of 2014 *(billion barrels, OPEC share)*

Venezuela	299.95	24.9%	Iraq	143.07	11.9%	Libya	48.36	4.0%	Algeria	12.20	1.0%
Saudi Arabia	266.58	22.1%	Kuwait	101.50	8.4%	Nigeria	37.07	3.1%	Angola	8.42	0.7%
IR Iran	157.53	13.1%	UAE	97.80	8.1%	Qatar	25.24	2.1%	Ecuador	8.27	0.7%

المصدر: بيانات منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)

http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm

الشكل البياني رقم (٢): احتياطيات النفط في العالم جانفي ٢٠١٧

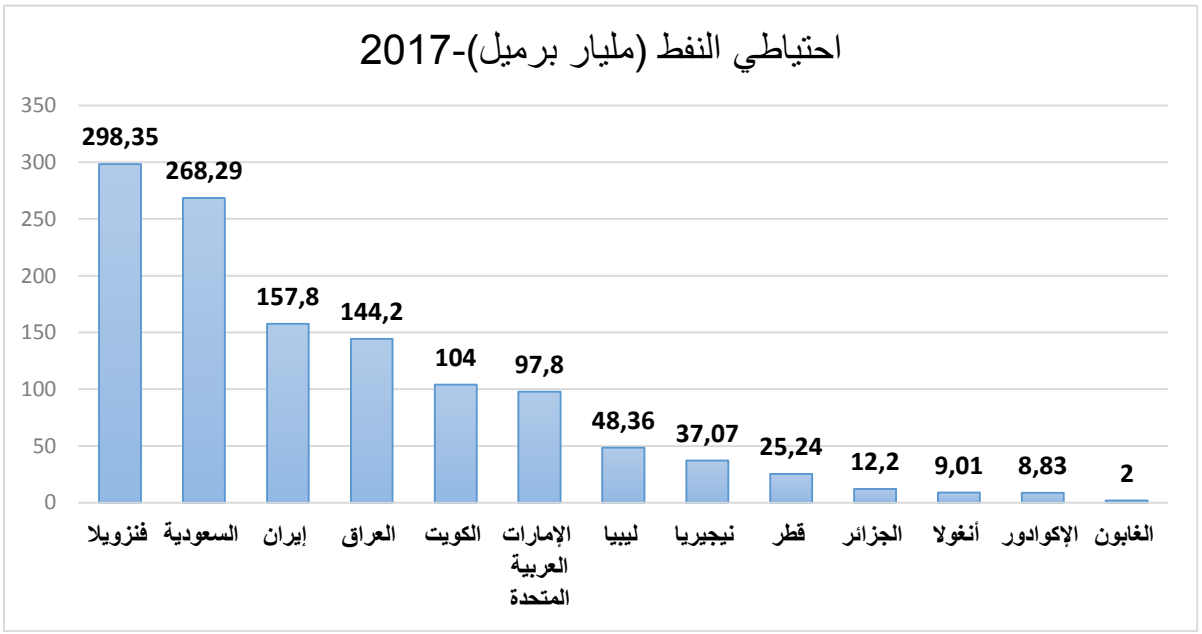

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)

ب. **تطورات أسعار البترول على المستوى العالمي:**

شهدت أسعار البترول تطورا ملحوظا عبر الزمن، وهناك اسباب معينة تتحكم فيها يمكن إيجازها فيما يلي:

- البلدان المنتجة المنتمية لـOPECو البلدان المنتجة خارجOPEC.
- الشركات الكبرى والبلدان المستهلكة.

ولم يحدد الاقتصاديون طريقة موحدة لسعر النفط بل تعددت طرق اعتماد الأسعار بالشكل التالي:

الشكل البياني رقم (٣): أنظمة اعتماد اسعار النفط

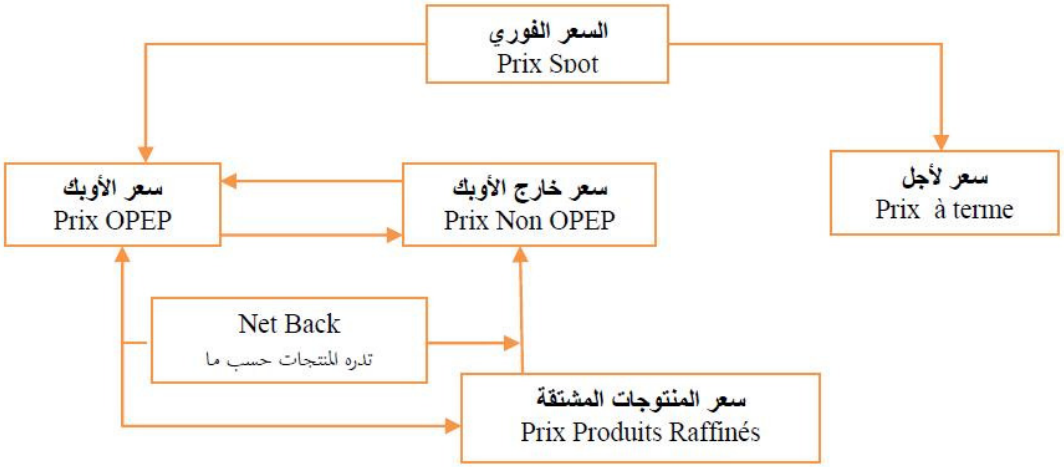

Source : Forecht.R(1985), ***Le marché pétrolier international***, Revue Notes et Etudes Documentaires , p. 93

وفي الألفية الثالثة عرفت اسعار النفط عدة مستويات، بداية من ٢٣ دولار للبرميل سنة ٢٠٠١ إلى ١٠٩ دولار سنة ٢٠١٢، لينخفض سعر البترول بصورة مفاجئة سنة ٢٠١٥ إلى ٤٩ دولار للبرميل ثم ٤٠ دولار سنة ٢٠١٦ مسببا أزمة حادة لم تعرفها سوق النفط منذ سنة ١٩٨٦، مما وضع الدول المصدرة للبترول في أزمة مالية خانقة من جراء الانخفاض الحاد للإيرادات.

الشكل البياني رقم (٤): تطور أسعار البترول

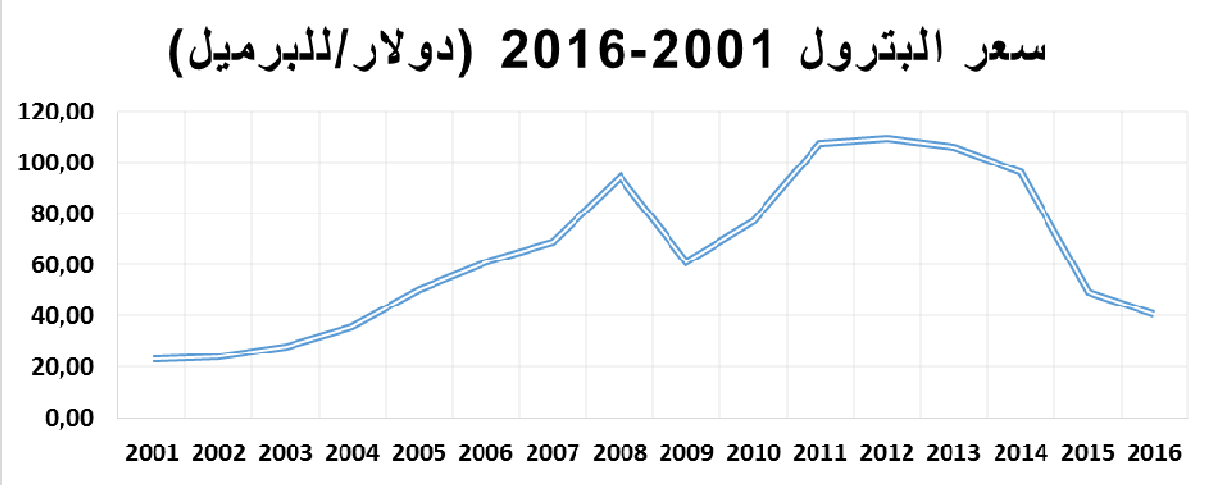

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	٢٠١٦
البترول (دولار/للبرميل)	23,12	24,36	28,10	36,05	50,64	61,08	69,08	94,45	61,06	77,45	107,46	109,45	105,87	96,29	49,49	40,76

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.
(US. Département of Energy Information Administration)

ج. الصدمات البترولية على المستوى العالمي:

إن حدوث الصدمات النفطية قلب الموازين للتوقعات والدراسات للتنبؤ بتطور أسعار البترول (Roland RICART ٢٠٠٠)، وإذا ما أردنا تحديد مصطلح الصدمة النفطية فلا يوجد أدق عبارة لتفسير هذا المصطلح كعبارة الانهيار الكبير في أسعار البترول في السوق العالمية(The New York Times 1992) ، وعبر التاريخ ارتفع سعر النفط الخام من ٩ دولار للبرميل الواحد في 1998إلى ١٤٥ دولاراً في جويلية ٢٠٠٨. ثم انخفض إلى ٣٢ دولار في ديسمبر ٢٠٠٨، قبل النمو مرة أخرى في عام ٢٠٠٩ (Patrick Artus and all2010)، بينما شهد انخفاض حاد في سنة ٢٠١٥ إلى ٣٥ دولار للبرميل.

الشكل البياني رقم (٥): تطور أسعار النفط والأزمات النفطية

المصدر: خالد ابن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط، والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت ٢٠١٥. ص٤٠. نقلا عن Data Source: Federal Reserve Bank of St.

١) **الصدمة النفطية سنة ١٩٨٦:** بدأت هذه الأزمة بانخفاض حاد في أسعار البترول مما أثر على الدول المنتجة بحيث تأثرت اقتصادياتها بصفة كبيرة وظهر ذلك في الاختلال الواضح في ميزان المدفوعات والتناقص المستمر في الايرادات النفطية، مما لزم على الكثير من هذه الدول الاستدانة من الدول المتقدمة والهيئات الدولية.

٢) **الصدمة النفطية سنة ١٩٩٨:** (Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC) عادت أزمة انخفاض أسعار البترول بالتوازي مع الانكماش الاقتصادي الآسيوي سنة ١٩٩٧، ومع التخطي الكبير لبعض أعضاء منظمة الأوبك–خاصة فنزويلا– حصص الإنتاج المقررة لهم، قررت منظمة الأوبك رسميا رفع مستويات إنتاج النفط، ولكن في مواجهة ركود الطلب العالمي على النفط، ما لبث أن تحول ذلك القرار إلى كارثة، وفي ظل انهيار أسعار البترول العالمية، اجتمعت الأوبك في ٢٣ مارس ١٩٩٩ بفيينا، لمناقشة الحالة السيئة لهذا الانخفاض الكبير للأسعار، واتفقت على القيام بمزيد من التخفيضات في الإنتاج لإنعاش أسعار النفط العالمية من جديد.

٣) **الصدمة النفطية سنة ٢٠٠٨:** (Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC)بعد الصدمة النفطية التي ميزت نهاية التسعينيات عادت أسعار البترول للارتفاع من جديد، بحيث مع بداية ٢٠٠٨ كسرت الأسعار حاجز ال٨٠ دولار للبرميل، وفي مارس وصلت إلى 100 دولار للمرة الأولى ووصلت أسعار

البترول إلى أعلى مستوياتها في التاريخ في جويلية 2008 فوصلت إلى حوالي 147.27 دولار للبرميل وذلك بعد تصاعد القلق من التجارب الصاروخية الإيرانية.

٤) **الصدمة النفطية لسنة ٢٠١٥**: عرفت هذه الصدمة البترولية انخفاض كبير في اسعار البترول حيث وصلت إلى ٣٧ دولار في ديسمبر ٢٠١٥، مما أثر على موارد الدول المصدرة للنفط، ولزم على منظمة الأوبك عقد اجتماع طارئ، لكن دون جدوى باعتبار ان السعودية رفضت خفض الانتاج وكذلك دخول حصة إيران الجديدة للسوق، باعتبارها تحررت من العقوبات الدولية. كل هذه الاسباب أدت إلى انهيار الأسعار في السوق الدولية إلى أقل من ٣٠ دولار في جانفي ٢٠١٦.

III. تشخيص علاقة الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط:

لعب قطاع المحروقات في الجزائر دورا رئيسيا في تمويل التنمية الاقتصادية بفضل الموارد الهامة التي يجنيها حيث يساهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 40% وأكثر من 60 %في الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية .

١. **أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**: منذ 1962 سنة حصول الجزائر على استقلالها حتى منتصف سنة1980 ، تبنت السلطات سياسة التأميم والتخطيط المركزي الاقتصادي، والتي كانت ترمي من ورائها الحكومة الجزائرية إلى تحويل قطاع المحروقات إلى قطاع خاضع كليا للدولة ويسير مركزيا .

شركة سوناطراك (Société National pour le transport et la commercialisation des hydrocarbures) الشركة الوطنية للبترول و التي تم تأسيسها سنة ١٩٦٣ ، كانت في البداية مسؤولة فقط عن نقل و تسويق المنتجات البترولية، و في سنة ١٩٧١ و بعد تأميم الحكومة الجزائرية لأصول الشركات البترولية الأجنبية، تمت إعادة تنظيم شركة سوناطراك لتصبح مسؤولة عن عمليات استخراج، تحويل و تصدير البترول .و قد سمح قرار تأميم المحروقات الذي جاء في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين بتاريخ ١٩٧١/٠٢/٢٤ للجزائر بأخذ حصة ٥١% من الشركات الفرنسية العاملة بالجزائر ، و التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي ، بالإضافة إلى تأميم النقل البري للبترول و الغاز.

وبعد الصدمة البترولية العكسية لسنة ١٩٨٦، بدأ قطاع المحروقات في الجزائر يعرف انفتاحا تدريجيا أمام مساهمة الشركات الأجنبية، حيث سمح قانون المحروقات لسنة ١٩٨٦ للمستثمرين الأجانب بالبحث والتنقيب عن النفط وهذا من خلال اتفاقات لتقاسم الإنتاج، ومع بداية سنوات ١٩٩٠ قامت السلطات بإطلاق برنامج واسع للاستثمار في هذا القطاع والذي كانت من بين أهدافه:

- ❖ تكثيف عمليات التنقيب وبداية استغلال حقول نفط جديدة من أجل زيادة إنتاج البترول.
- ❖ تحسين هياكل النقل، وتحديث قدرات تمييع الغاز الطبيعي الموجه للتصدير.

إن استغلال الموارد البترولية في الجزائر ينتج خمسة أنواع من الوقود، التي تستهلك محليا أو تصدر و التي تتمثل في: النفط الخام (crude oil) الذي يحدد إنتاجه بحصة الجزائر في OPEC حيث قدر إنتاجه في مارس من سنة ٢٠٠٠ ب ٧٨٨٠٠٠ برميل في اليوم ، و إنتاج البترول المكرر، الغاز الطبيعي و الذي يتم نقله بواسطة خط أنابيب أو يتم تحويله إلى غاز طبيعي سائل، المكثفات (condensate) تعتبر من أنقى أنواع المنتجات البترولية المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي و تعتبر الجزائر من أهم البلدان المنتجة و المصدرة له ، غاز البترول المميع(liquefied petroleum gas) و الذي ينقسم إلى غازي البوتان و البروبان.

٢. وضع الاقتصاد الجزائري في ظل تعاقب الصدمات النفطية:

أولا: آثار الصدمة النفطية لسنة ١٩٨٦ على الاقتصاد الجزائري: فالصدمة البترولية سنة ١٩٨٦ كشفت عن ضعف المنظومة الإقتصادية في الجزائر بحيث أصابتها اختلالات هيكلية سواء في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات، حيث وصل حجم التضخم إلى٤٢%، و انخفضت طاقة المصانع إلى ما دون ٥٠%، كما تدهورت المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية، من حيث ضعف الجهاز الإنتاجي كما وكيفا وأصيب الاقتصاد الجزائري بحالة من الانكماش والركود الإقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الإقتصادي سنتي ١٩٨٦ و١٩٨٧ إلى معدل ١% بعدما كان ٣.٥% في سنة ١٩٨٥، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة٠.٤%، مع انخفاض الإستثمار ب٤.٢% ، وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة ١٥٩.٦%، وهبوط الواردات بنسبة ١٦.٤%، وانخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من ١٢٢ ألف إلى ٧٤ ألف منصبا أي بنسبة ٤٠%.

ثانيا: آثار الصدمة النفطية لسنة ١٩٩٨ على الاقتصاد الجزائري: أدى انخفاض أسعار البترول خلال سنة ١٩٩٨ إلى ضعف ميزان المدفوعات وعجز في حساب رأس المال وبالتالي تطبيق مجال الاستدانة الخارجية، مما أدى إلى فقدان الاحتياطي الدولي وبالتالي زيادة الضغط على الدينار مما دفع بالسلطات إلى الإبقاء على سعر فائدة مرتفع مع عدم التدخل عند انخفاض الدينار. كما أدى هذا التراجع الكبير في أسعار البترول إلى انخفاض الإيرادات النفطية لتصل إلى ٤٦ مليون دولار بدلا من ٥٠ مليون دولار لسنة ١٩٩٧، ومن ثم إلى حدوث انخفاض كبير في الإيرادات العامة يقدر بـ ٢.٨٧٦ مليون دولار لتصل إلى ١٣.١٨١ مليون دولار مقابل ١٦.٠٥٧ مليون دولار سنة ١٩٩٧. في المقابل بلغت النفقات ١٥.٠٢٧ مليون دولار مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدر بـ ١.٨٤٦ مليون دولار، بلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ ٣.٨٩%.

إن الوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي تميز بالعجز انعكس على مستوى الاحتياطات الرسمية، حيث انخفضت خلال سنة ١٩٩٨ بحوالي ١٥% ومن تم تراجعت تغطية هذه الأخيرة للواردات لتصل إلى ٢,٩% مقابل ١١,٩% سنة ١٩٩٧.

ثالثا: آثار الصدمة النفطية لسنة ٢٠٠٨ على الاقتصاد الجزائري: تزامن الانخفاض الكبير في أسعار البترول سنة ٢٠٠٨ مع الأزمة المالية العالمية التي مست معظم الدول، بحيث تأثر الاقتصاد الجزائري بذلك، ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات بمعدل٤٦,٣٧% حيث قدرت خلال السداسي الأول لسنة ٢٠٠٩ ب ٢٠,٧ مليار دولار مقابل ٣٨,٦ مليار دولار تم تحقيقها في نفس الفترة لسنة ٢٠٠٨، في المقابل استمرت الواردات في الارتفاع حيث بلغت قيمتها ١٩,٧ مليار دولار مقابل ١٨,٩ مليار دولار للسداسي الأول لسنة ٢٠٠٨ أي بمعدل ٤,٢٣% و ترتب على ذلك تراجع فائض الميزان التجاري إلى المليار دولار في نهاية جوان ٢٠٠٩ بعدما وصل إلى ١٩,٧٥ مليار دولار لنفس الفترة سنة ٢٠٠٨. أما معدل النمو فقد قدر سنة ٢٠٠٩ بنسبة ٢,٢% حسب تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الإقتصادية العالمية، والذي يعتبر مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ مختلف البرامج المسطرة، أما الواردات الجزائرية فقد ارتفعت إلى حوالي ٣٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ بسبب زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية ومن مظاهر ذلك: ارتفاع أسعار المواد الغذائية ب ٨,٦%، ارتفاع أسعار المواد الزراعية ب ٤,١%، ارتفاع المنتجات الغذائية الصناعية ب ١٣,٥%.

رابعا: آثار الصدمة النفطية لسنة ٢٠١٥ على الاقتصاد الجزائري: لقد عرف الانهيار الكبير لأسعار النفط سنة ٢٠١٥ إلى ما دون ٣٧ دولار في أواخر ديسمبر من نفس السنة، وأقل من ٣٠دولار في بداية ٢٠١٦، آثار اقتصادية كبيرة أهمها تخلي الدولة عن المشاريع الاستثمارية الكبرى وإعلان سياسة التقشف في النفقات العامة، وزيادة الضرائب من خلال سن قانون المالية لسنة ٢٠١٦ يتضمن عدة تعديلات في قانون الضرائب وزيادة في اسعار الوقود (البنزين، الكهرباء...)، ومن جهة اخرى تقديم تحفيزات جبائية للمستثمرين والتقليل من الاستيراد.

IV. دراسة العلاقة بين تطور أسعار البترول والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر:

لقد لعبت أسعار النفط دورا بارزا في تسهيل أو إعاقة تحقيق عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال إما توفر أو انحصار مصادر التمويل باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، ولعل ذلك تثبته مسيرة الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال ولأن الحكم على تحقيق تنمية اقتصادية يتطلب توافر مجموعة من الشروط إضافة إلى تحقيق مستوى معين من الاستقرار لمختلف المؤشرات الاقتصادية سواء كانت داخلية أم خارجية، كان لابد من الوقوف على مجمل الآثار التي خلفها التغير المستمر لأسعار النفط على مستوى هذه المؤشرات.

الجدول رقم (١): قطاع النفط وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر:

المؤشرات الإقتصادية	أسعار النفط	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	المديونية	خدمة المديونية
السنوات	PP	PIB	E	IM	BC	DT	SD
الوحدة	دولار للبرميل	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار
الترقيم	1	2	3	4	5	6	7
1980	35,21	42,35	15,623	10,559	5,064	19,36	3,968
1981	35,50	44,37	13,296	11,269	2,027	18,379	3,903
1982	31,71	45,20	11,476	10,738	0,738	17,604	4,381
1983	30,05	48,82	13,029	10,395	2,643	16,047	4,591
1984	28,06	52,95	13,078	10,482	2,596	15,097	4,984
1985	27,52	85,00	12,841	9,844	2,997	16,483	4,870
1986	12,97	63,07	7,430	9,228	-1,798	20,436	5,117
1987	17,83	64,64	8,606	7,042	1,564	24,386	5,381
1988	14,24	58,79	8,155	7,400	0,755	24,856	6,269
1989	16,10	55,47	8,949	9,188	-0,239	26,063	6,853
1990	21,15	61,84	11,018	9,680	1,338	28,379	8,562
1991	28,85	46,69	11,790	7,684	4,106	27,875	9,008
1992	18,80	49,14	11,137	8,648	2,489	25,724	9,278
1993	18,60	50,95	10,098	8,761	1,337	29,724	9,050
1994	16,31	42,43	8,591	9,570	-0,979	29,486	4,520
1995	17,60	44,08	10,422	10,126	0,296	31,573	4,244
1996	21,60	46,94	12,599	9,106	3,493	33,651	4,281
1997	19,49	48,20	13,923	8,688	5,235	31,222	4,465
1998	12,85	47,84	10,956	9,834	1,122	30,473	5,280
1999	18,03	48,26	15,824	12,735	3,089	28,315	5,116
2000	28,00	54,20	25,940	13,397	12,543	25,261	4,500
2001	23.12	54,90	23,041	13,565	9,476	22,571	4,464
2002	24.36	55,91	22,185	15,475	6,710	22,642	4,150
2003	28.10	60,85	25,952	14,814	11,138	23,353	4,358
2004	36.05	76,599	34,178	19,907	14,271	21,821	5,658
2005	50.64						
2006	61.08						
2007	69.08						
2008	94.45						
2009	61.06						
2010	77.45						
2011	107.46						
2012	109.45						

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

١) أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج المحلي الحقيقي:

خلال فترة السبعينيات ساهمت الإيرادات البترولية المرتفعة من زيادة حجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر نتيجة زيادة حجم الاستثمارات المنفذة خلال تلك الفترة في ظل المخططات التنموية المتعاقبة إلا أنه و في سنوات الثمانينات شهد الناتج الداخلي الخام تراجعا محسوسا نتيجة للأزمة النفطية العكسية و التي أثرت سلبا على حجم المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات ، إلا أن تطبيق الإصلاحات الهيكلية على الاقتصاد الوطني سنوات التسعينات بالتعاون مع مؤسسة صندوق النقد الدولي حفزت معدل النمو الاقتصادي خاصة من خلال مساهمة القطاعات الإقتصادية ما عدا قطاع المحروقات في تحقيقه ، حيث بدأت معدلات النمو الإقتصادي في تسجيل نتائج إيجابية بدءا من سنة ١٩٩٥ .

إن عودة أسعار البترول للارتفاع من جديد ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة ١٩٩٩ أضفت نوعا من الاستقرار على مؤشرات الاقتصاد الجزائري، حيث تم استغلال هذه الوفرة المالية في تبني سياسة إنتعاشية تهدف في الأساس إلى تحقيق نسب مرتفعة للنمو الإقتصادي عن طريق تحفيز الطلب الكلي عبر قناة الإنفاق العام وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية.

تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر (١٩٧٠-٢٠١٠):

- انتقل الناتج المحلي الخام من ٤٨٥٧.٨ مليون دولار سنة ١٩٧٠ إلى ٤٢٣٤٧.٢ مليون دج سنة ١٩٨٠، ولعل هذا الانتقال راجع إلى تزايد الإيرادات النفطية خاصة بعد أزمة ١٩٧٣ والتي استخدمت لدفع آلة الإنتاج الوطنية وتحفيز القطاعات الإقتصادية من خلال ما تم إقراره في المخططات التنموية، وقد سادت خلال تلك الفترة فكرة تشييد التنمية بأي ثمن.
- انخفض الناتج المحلي الخام من ٦٣٠٦٥.٢ مليون دولار سنة ١٩٨٦ إلى ٥٨٧٩١.٦ مليون دولار سنة ١٩٨٨ ولعل هذا الانخفاض ناتج عن انخفاض أسعار النفط ناهيك عن مسلسل الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة.
- تواصل انخفاض الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال سنوات التسعينات من ٦١٨٤٠.٥ مليون دولار سنة ١٩٩٠ إلى ٤٤٠٧٨.٥ مليون دولار سنة ١٩٩٥، وذلك راجع إلى اختلال مؤشرات الاقتصاد الوطني من عجز في الميزانية وتفاقم مشكلة المديونية وخدماتها إضافة إلى تراجع أداء مختلف القطاعات الإقتصادية وتفشي البطالة، ونتيجة لتطبيق الإجراءات التصحيحية بمساعدة FMI عاود الناتج المحلي الخام للارتفاع الطفيف سنة ١٩٩٧ ليبلغ ٤٨٢٠٣.٥ مليون دولار ثم ٥٤١٩٢.٥ مليون دولار سنة ٢٠٠٠.

- واصل الناتج المحلي الخام تسجيل أداء إيجابي في قيمه فمن ٥٤٨٠٩.٦ مليون دولار سنة ٢٠٠١ إلى ١٩٨٧٦٠.١ مليون دولار سنة ٢٠١١ ماعدا تراجعه في سنة ٢٠٠٨ بنسبة ١.٤% مقارنة بسنة ٢٠٠٧ بسبب إفرازات الأزمة العالمية وتراجع النمو الإقتصادي العالمي.

٢) أثر تغيرات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة:

تعتمد الموازنة العامة للدولة على الإيرادات البترولية كمصدر تمويلي مهم، ويتجلى هذا من خلال نسب مساهمة الجباية البترولية، هذه الأخيرة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول والتي ترتفع بارتفاع الأسعار وتنخفض بانخفاضها، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (٢): هيكل الإيرادات في الميزانية العامة للدولة:

الوحدة: مليار دج

السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٨
مجموع الإيرادات	١١.١	٢٣.٤	١٠١.٣	٨٩.٦	٩٣.٥	٣١١.٨	٤٧٧.١	٨٢٥.١	٧٧٤.٥
الجباية البترولية	٤.١١	١٣.٣	٤٣.٨	٢١.٤	٢٤.١	١٩.٣	٢٢.٢١	٤٦.٥٩	٣٧.٨٥
رصيد الموازنة	١.١	١٠	٢.١	-١٢.٨	-٢٦.٢	-١٠٨.٣	-٨٩.٢	١٠٠.٥	١٠١.٢

المصدر: الحوصلة الإحصائية (٢٠١١-١٩٦٢) الديوان الوطني للإحصائيات.

يتضح من خلال الجدول:

- ارتفاع حصة الجباية البترولية من ١٣.٣ مليار دج سنة ١٩٧٤ لتبلغ سنة ١٩٨٤ ما يقارب ٤٣.٨ مليار دج بسبب ارتفاع أسعار النفط بعد سنة ١٩٧٣، إلا أنه ومنذ سنة ١٩٨٤ بدأت إيرادات الجباية البترولية تتراجع خاصة سنة ١٩٨٦ ب ٢١.٤ مليار دج بسبب تداعيات الأزمة النفطية وانعكاساتها السلبية على مستويات الأسعار مما أثر على رصيد الموازنة العامة والذي سجل عجزا ب ١٢.٨ مليار دينار ليتفاقم العجز سنة بعد أخرى نتيجة الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني.
- حقق رصيد الموازنة العامة في الجزائر عجزا مستمرا خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٥) نتيجة للتزايد المفرط في حجم النفقات الذي انتقل من ٤٢٠.١ مليار دج سنة ١٩٩٢ إلى ٧٥٩.٦ مليار دج سنة ١٩٩٥ أمام عجز الحكومة عن الزيادة في حجم الإيرادات العامة نتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني ليحقق فائضا سنة ١٩٩٦ ب ١٠٠.٥ مليار دج وسنة ١٩٩٨ ب ١٠١.٢ مليار دج وهو ما يعني أن الحكومة قد وفقت في تمويل نفقاتها بما لديها من إيرادات دون اللجوء إلى الإصدار النقدي نتيجة تطبيقها سياسة مالية صارمة تهدف إلى تقليص العجز الموازي.

ومع مطلع سنة ٢٠٠٠ اتجهت الجزائر إلى تبني حزمة من الإجراءات الإقتصادية والتي تعتمد على الإنفاق الحكومي كأداة لتنشيط الطلب، ولذلك ارتفعت مستويات الإنفاق الحكومي منذ سنة ٢٠٠١ نتيجة الوفرة المالية التي نتجت عن ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (٣): تطور الموازنة العامة للدولة (٢٠٠٠-٢٠١٢):

الوحدة: مليار دج

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٢
الإيرادات العامة	١٥٧٨.١	١٦٠٣.١	٢٢٢٩.٨	٣٦٣٩.٩	٣٢٧٥.٣	٣٤٠٣.١	٣٨٠٤.٥
الجباية البترولية	١١٧٣.٣	٩٤٢.٩	١٤٨٥.٦	٢٧١٤.٠	١٩٢٧.٠	١٥٠١.٧	١٥١٩.٠
رصيد الموازنة	٤٠٠	٥٢.٥	٣٤٠.٩	١١٨٦.٨	١٨٧١-	٢٣٢٨.٣-	٣٢٤٩-

المصدر: www.ons.dz * تمّ احتسابها بناء على تقارير وزارة المالية www.mf.gov.dz

لقد شهدت الحالة الاقتصادية للجزائر انتعاشا ملحوظا وهذا تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق البترولية العالمية هو ما رفع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة إلى ٢٢ مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة ٢٠٠١، والذي ساهم في تسديد الخزينة العمومية لخدمات الديون التي بلغت ٩.٦ مليار دولار.

من جانب الإيرادات نلاحظ أنها سجلت أعلى مستوى لها سنتي ٢٠٠٦ بمبلغ يقارب ٣٦٣٩.٩ مليار دج و٢٠١٢ بمبلغ يقارب ٣٨٠٤.٥ مليار دج نتيجة تواصل ارتفاع أسعار النفط، وقد شهدت الإيرادات العامة انخفاضا محسوسا مع مطلع سنة ٢٠٠٩ بسبب تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات دول العالم وما صاحبها من تراجع في مستويات النمو الإقتصادي ناهيك عن تراجع طفيف في حجم الصادرات الجزائرية من المحروقات لتعود مجددا إلى الانتعاش بدءا من سنة ٢٠١٠.

بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة ٧٤.٣% سنة ٢٠٠٠ لتنخفض سنة ٢٠٠٢ إلى ٥٨.٨% بسبب تراجع أسعار النفط من ٢٨ دولار للبرميل سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٤ دولار للبرميل سنة ٢٠٠٢، وبلغت الجباية البترولية أعلى نسبة مساهمة سنة ٢٠٠٦ ب ٧٤.٥% إلا أنها بدأت تتراجع على الرغم من ارتفاع أسعار البترول خلال سنتي ٢٠١١ و٢٠١٢ بسبب تراجع حجم الصادرات الجزائرية من المحروقات خلال هاتين السنتين.

ولعل هذه الأرقام توضح الدور الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد توازن الميزانية خاصة أمام انحصار مصادر الإيرادات العادية، لذلك فإن استقرار الموازنة العامة للدولة تبقى رهينة أسعار البترول فأي انخفاض مفاجئ فيها يجعل الموازنة العامة تشهد اختلالات عميقة.

٣) أثر تغيرات أسعار البترول على معدل البطالة:

تعتبر البطالة من أخطر المشاكل وأهمها والتي تسبب وتهدد استقرار المجتمع وتزعزع أمنه وتختلف أسبابها من مجتمع إلى مجتمع آخر، والجزائر كغيرها من الدول استفحلت فيها ظاهرة البطالة خلال سنوات الثمانينات والتسعينات، فقد حاولت الجزائر خلال الثمانينات ومن خلال المخططات الخماسية المطبقة تخفيف حدتها إلا أن سنة ١٩٨٦ شهدت انخفاضا في أسعار البترول، إذ انجر عن هذا الوضع انخفاض الصادرات من السلع والخدمات من جهة واللجوء إلى الاستدانة من جهة أخرى حيث عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل، والشكل التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (٤): تطور معدل البطالة في الجزائر(١٩٨٠-٢٠١٦) (%)

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
1980	15.79	**1989**	18.10	**1998**	28.02	**2007**	13.79
1981	15.39	**1990**	19.76	**1999**	29.29	**2008**	11.33
1982	15.00	**1991**	20.26	**2000**	29.50	**2009**	10.17
1983	14.29	**1992**	21.37	**2001**	27.31	**2010**	9.96
1984	16.54	**1993**	23.15	**2002**	25.66	**2011**	9.97
1985	16.90	**1994**	24.36	**2003**	23.72	**2012**	11.00
1986	18.36	**1995**	28.11	**2004**	17.66	**2013**	9.83
1987	20.06	**1996**	27.99	**2005**	15.27	**2014**	10.60
1988	21.80	**1997**	27.96	**2006**	12.51	**2015**	11.58
						2016	10,5

المصدر: صندوق النقد الدولي.

ومع مطلع سنة ٢٠٠٠ حاولت الجزائر من خلال سياسة الإنفاق الحكومي تأمين فرص عمل جديدة للعمال العاطلين عن العمل من خلال قطاع الخدمات، حيث تسعى الدولة إلى توسيع الخدمات الصحية والتعليمية حسب المخطط الخماسي الأول، وهذا يتطلب توظيف عمال جدد بالإضافة إلى توسيع حجم الخدمات العامة في الهيئات العامة كما تقوم الدولة باستثمارات في القطاع الصناعي وهذا ما يساهم في توفير اليد العاملة و زيادة معدل التشغيل، أي انخفاض معدلات البطالة كل ذلك ساهم في إنعاش سوق العمل، حيث انخفضت نسب البطالة من ٢٩.٢٩% سنة ١٩٩٩ إلى ١٥.٢٧% سنة ٢٠٠٥ ثم إلى ٩.٩٦% سنة ٢٠١٠ وذلك نتيجة لتطبيق العديد من السياسات والبرامج للتخفيف من حدة الظاهرة.

نلاحظ تراجع قياسي لمستويات البطالة في الجزائر، فمن ٢٩.٥٠% سنة ٢٠٠٠ إلى ٩.٨٣% سنة ٢٠١٣ نتيجة تطبيق حزمة من الإجراءات واستحداث العديد من البرامج التي تهدف إلى ترقية مستوى التشغيل في الجزائر، إضافة أن

الجزائر خلال هذه الفترة طبقت سياسة إنفاقيه توسعية من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية مما حفز الطلب على اليد العاملة خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، كما أن التحديث الذي عرفته الإدارة الجزائرية ساهم هو أيضا في ارتفاع الطلب على اليد العاملة المؤهلة كل ذلك ساهم في تقليص معدلات البطالة.

٤) أثر تغيرات أسعار البترول على معدل التضخم:

بعد الأزمة سنة ١٩٨٦ بدأت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات التي أظهرت ضعف النظام الإقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، وفي سنة ١٩٩٢ عرف معدل التضخم ارتفاعا ب٣١.٧% وهذا راجع إلى ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية، إذ بلغت نسبتها ٧١.٦٩% من الناتج المحلي الخام سنة ١٩٩٦، حيث بذلت الجزائر مجهودات للتحكم في معدلات التضخم تدريجيا بسبب تحسين الوضعية المالية وتسديد الدولة لجزء كبير من مستحقاتها وهذا راجع إلى ارتفاع الإيرادات النفطية، ولعل السبب الذي يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم في تلك الفترة كان سببها عملية تخفيض العملة، قلة الموارد من النقد الأجنبي، ضغوط خدمة الدين بالإضافة إلى عوامل داخلية أخرى من بينها ارتفاع التكاليف وتدهور الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية.

الجدول رقم (٥): تطور معدل التضخم في الجزائر(١٩٩٠-٢٠١٢) (%)

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
١٩٩٠	٢٠.٢	**1996**	١٨.٧	**2002**	١.٤	**2008**	٤.٥
١٩٩١	٢٥.٥	**1997**	٥.٧	**2003**	٢.٦	**2009**	٥.٧
١٩٩٢	٣١.٧	**1998**	٥	**2004**	٣.٦	**2010**	3.9
١٩٩٣	٢٠.٥	**1999**	٢.٦	**2005**	١.٦	**2011**	4.5
١٩٩٤	٢٩	**2000**	٠.٣	**2006**	٢.٥	**2012**	8.9
١٩٩٥	٢٩.٨	**2001**	٤.٢	**2007**	٣.٥		

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر.

لقد استطاعت الجزائر من خلال برامج التصحيح الهيكلي التحكم في نسب التضخم المرتفعة التي شهدتها البلاد، فمن ٢٩.٨% سنة ١٩٩٥ إلى ٢.٦% سنة ١٩٩٩ بسبب النتائج التي أفرزتها برامج التصحيح الهيكلي المطبقة في الجزائر، ومع مطلع سنة ٢٠٠٠ واصلت مستويات التضخم في الانخفاض إلى ١.٤% سنة ٢٠٠٢، ولعل ارتفاع معدلات التضخم يفقد العملة قوتها الشرائية داخليا وخارجيا إلا أنه ينعش الصادرات كون أسعارها منخفضة مقارنة بغيرها، إلا أن نسب التضخم بدأت ترتفع مع مطلع سنة ٢٠٠٤ بسبب التوسع في الإنفاق الحكومي المصاحب لتطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي. وما يثبت ذلك ارتفاع معدل التضخم سنة ٢٠١٢ إلى ٨.٩% بسبب ارتفاع كتلة

الاجور الناتج عن الوفرة المالية من ارتفاع اسعار البترول، لكن سرعان ما انخفض معدل التضخم إلى ما يقارب ٤% سنة ٢٠١٥ نظرا لتدحرج اسعار البترول وتقليص الانفاق العام(Bank Of Alegria 2001-2014) .

خلاصة:

إن العلاقة التشابكية التي تجمع بين التنمية الاقتصادية وأسعار البترول معقدة كون التنمية في ذاتها متغيرة لكن أجمع جل الاقتصاديين على ان الاعتماد المفرط على عائدات النفط في تمويل المشاريع التنموية يولد نوع من الخطر في حالة التذبذب الحاصل في هذه العائدات، ويتسبب في ظهور فجوات تضخمية وعجز مزمن في الميزانية العامة بالنسبة للدول المصدرة للنفط.

فمن خلال استعراض تطور الاقتصاد الجزائري نلاحظ أن ارتفاع أسعار النفط ساهم في التأثير الإيجابي على مختلف المؤشرات، وساهم أيضا في تحقيق استقرار اقتصادي، في حين أن انخفاض أسعار هذا المورد ساهم من جهة أخرى في بروز اختلالات على مستوى مختلف تلك المؤشرات الاقتصادية.

فالاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع النفط كمحرك لإنعاش الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية في البلد وبالتالي فإن انحصار المصادر المالية على هذا القطاع ستشل الاقتصاد محدثة أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وذلك إلى اعتماد الجزائر على مصدر تمويلي وحيد جعلها عرضة لهذه التقلبات والتغيرات السعرية التي تحدث على مستوى هذا القطاع والذي يخضع لقوى خارجية، ناهيك عن تحكمها في سياسات هذه السوق.

توصيات الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن تقديم بعض الاقتراحات المتمثلة في:

- ضرورة إخضاع العوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات لمبادئ الحوكمة مما يعزز الشفافية في استخدامها بالشكل الذي يضمن الفعالية في توظيفها لخلق قيم مضافة والابتعاد عن توظيفها في مشاريع استهلاكية فقط.
- تأهيل المؤسسات الجزائرية للقيام بالدور المنوط إليها في خلق الثروة وبذلك تساهم كشريك مع الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الاعتماد على تنمية الموارد البشرية وتحسيسهم بدورهم الهام لإقامة تنمية اقتصادية ونشر هذه الثقافة لديهم وبناء جسور للثقة معهم مما يضمن توفير تفاعل مجتمعي حقيقي.

- ترشيد استخدام الأموال المتوفرة والابتعاد عن الاسراف لضمان مواجهة أي طارئ قد يحدث ويؤدي إلى تقليص هذه الأموال.
- تفعيل أدوات الرقابة على المال العام ومعاقبة المختلسين وذلك بإعداد تشريعات ملائمة لمعالجة هذه المسائل حتى تتمكن الدولة من كسب ثقة الجماهير.
- الدراسة العميقة لأي مشروع تنموي مستقبلي من خلال وضع رؤية واستراتيجية طويلة المدى ودراسة كل الانعكاسات التي قد تؤثر في مجالات الاقتصاد الوطني.
- ضرورة استحداث هيئة أو وزارة مهمتها الأساسية هي عملية التخطيط الاقتصادي لأي مشروع قد تنتهجه الدولة مستقبلا وفق أسس علمية واقتصادية، مع ضرورة إشراك الجامعة باعتبارها قطب علمي مهم.

قائمة المراجع:

١) خالد ابن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت ٢٠١٥. ص٠٤.

٢) الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz.

3) تقارير وزارة المالية http://www.mf.gov.dz.

٤) جريدة الخبر، مقال: البطالة في الجزائر بالأرقام، عدد ١٤ جانفي ٢٠١٧.

5) Patrick Artus and all (2010), Les effets d'un prix du pétrole élevé et volatil, Direction de l'information légale et administrative. Paris, p07.

6) Roland RICART (٢٠٠٠), Deux exemples de l'impact d'un choc exogène sur l'évolution des prix : le prix du pétrole et la déréglementation, BULLETIN DE LA BANQUE DE FRANCE – N° 80 – p56.

7) The New York Times, Ecuador Set to Leave OPEC, September 18, 1992

8) Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC Statute 2008, Retrieved 8 June 2011, p 8.

9) Bank Of Algeria, Evolution Economique Et Monétaire en Algérie, RAPPORT 2001-2014.

10) US. Département of Energy Information Administration (EIA). www.eia.gov.

11) Forecht.R(1985), Le marché pétrolier international. Revue Notes et Etudes Documentaire, P93.

12) International Monetary Fund (IMF), Actualitix, World Atlas-Statistics by country, 2015.